



انعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على الوساطة المالية للأنظمة المصرفية للدول المصدرة

للبنترول، دراسة تحليلية مقارنة بين النظام المصرفي الجزائري والسعودي

The Implications of the 2014 Oil Shock on the Financial Intermediation of Banking Systems on the Oil-Exporting Countries, a Comparative Analysis Study Between the Algerian and Saudi Banking Systems

د. أوصغير الويزة*

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية،

جامعة برج بوعريريج

louiza.oussaghir@univ-bba.dz

تاريخ القبول: 2021/02/06

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم انعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على الوساطة المالية للأنظمة المصرفية للدول المصدرة للبنترول، مع أخذ كل من الجزائر والسعودية نموذجا باعتبارهما من أهم مصدري البنترول في الدول العربية، وللإجابة على ذلك تم الاعتماد على المنهج المقارن للتعرف على مدى تأثير انخفاض أسعار البنترول على الودائع تحت الطلب، وودائع لأجل، قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة وطويلة الأجل باستخدام التحليلات البيانية. وتوصلت الدراسة إلى أن الصدمة البترولية لسنة 2014 أدت إلى تراجع الودائع المصرفية في البنوك الجزائرية دون البنوك السعودية، أما القروض فلم تتراجع قيمتها في كلا النظامين المصرفيين إلى أنه تم تسجيل تباطؤ في نسق نموها. **الكلمات المفتاحية:** صدمة بترولية 2014، وساطة مالية، أنظمة مصرفية، جزائر، سعودية.

Abstract :

This study aims to identify the most important repercussions of the oil shock of 2014 on the financial intermediation of the banking systems in oil exporting countries, taking Algeria and Saudi Arabia as the most important oil exporters in the Arab countries. To answer this, the comparative approach was used to determine the impact of lower oil prices on demand deposits, term deposits, short-term loans, medium- and long-term loans using graphical analysis.

The study concluded that the oil shock of 2014 led to a decline in bank deposits in Algerian banks without Saudi banks, while loans did not decline in value in both banking systems, but it was recorded a slowdown in the pattern of growth.

Key Words: 2014 Petroleum Shock, Financial Intermediation, Banking Systems, Algeria, Saudi Arabia.

JEL Classification : Q32, Q43, E42.

*مرسل المقال: أوصغير الويزة (Louiza.oussaghir@univ-bba.dz).



المقدمة:

تلعب الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار لدولها، من خلال جذب المدخرات من أصحاب الفائض المالي واستثمارها في شكل قروض تمنح لأصحاب العجز المالي، مقابل الحصول على ربح يتمثل في هامش الوساطة المالية.

وتتأثر الوساطة المالية للبنوك سواء في الدول المتقدمة أو النامية بمدى اعتماد الاقتصاد عليها في الحصول على التمويل بالنسبة لأصحاب العجز، وادخار الأموال بالنسبة لأصحاب الفائض في ظل وجود قناة ثانية لتلبية ذلك الغرض والمتمثلة في الأسواق المالية من جهة، ومن جهة أخرى بالوضعية الاقتصادية التي تعيشها سواء انتعاش أو كساد. وترتبط الوضعية الاقتصادية لمختلف الدول بمجموعة من المؤشرات أهمها التغيرات في أسعار البترول، والتي تؤثر على الدول المصدرة والمستوردة للبترول على حد سواء، وهذا ما حدث سنة 2014 أين تأثرت مختلف الاقتصاديات بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول ومن بينها الجزائر والسعودية باعتبارهما من أهم مصدري البترول في الدول العربية، والذي أثر على العديد من مؤشراتهما الاقتصادية ومن بينها الوساطة المالية لأنظمتها المصرفية.

إشكالية الدراسة: وفي هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الوساطة المالية للنظام المصرفي الجزائري والسعودي بالصدمة البترولية لسنة 2014؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصدمة البترولية لسنة 2014؟ وما هي أسبابها؟
- ما مدى تأثير الاقتصاد الجزائري والسعودي بالصدمة البترولية لسنة 2014؟
- ما هي أهم انعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على حجم الودائع والقروض للنظام المصرفي الجزائري والسعودي؟.

فرضيات الدراسة: بهدف دراسة وتحليل الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر الإيرادات البترولية المحدد الأساسي لنمو الاقتصاد الجزائري والسعودي؛
 - أثرت الصدمة البترولية لسنة 2014 على حجم الودائع والقروض للنظام المصرفي الجزائري والسعودي.
- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة من أهمية سلعة البترول في الأسواق الدولية لكونها مصدر الطاقة الرئيسي الذي تعتمد عليه كل الدول المتقدمة منها والنامية، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في الدول المصدرة لها، وبالتالي فأي انخفاض لأسعارها يؤدي إلى حدوث صدمة في الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء.

أهداف الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أسباب حدوث الصدمة البترولية لسنة 2014؛
- التعرف على أهم آثار الصدمة البترولية على الدول المصدرة والمستوردة للبترول؛
- التعرف على مدى تأثير الاقتصاد الجزائري والسعودي بالصدمة البترولية لسنة 2014؛
- إبراز انعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على الوساطة المالية للنظام المصرفي الجزائري والسعودي.



منهج وأدوات الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن الدراسة تتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها من جهة، ومن جهة أخرى على المنهج المقارن بين الجزائر والسعودية من أجل التعرف على تأثير نظامهما المصري بالصدمة البترولية لسنة 2014، بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

- المحور الأول تضمن الصدمة البترولية لسنة 2014 – الأسباب والآثار؛
- المحور الثاني تضمن دراسة مقارنة لانعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على الوساطة المالية للنظام المصري الجزائري والسعودي.

I. الصدمة البترولية لسنة 2014 – الأسباب والآثار:

لقد تعرضت السوق البترولية لعدة صدمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، وهذا منذ السبعينات بأزمة 1973، 1979، 1986، 1988، 2004، 2008 وأخيرا أزمة 2014.

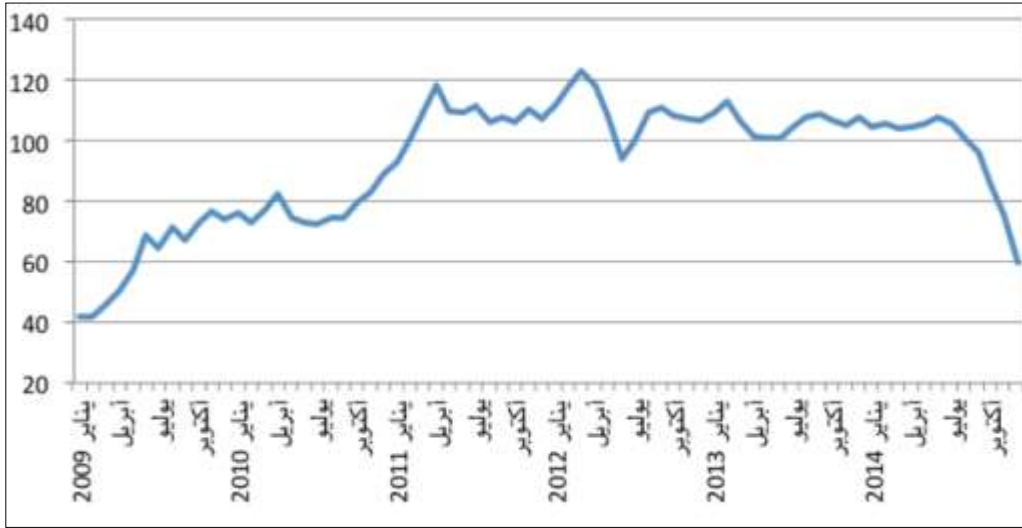
1. تعريف الصدمة البترولية لسنة 2014:

قبل إعطاء تعريف شامل للصدمة البترولية لسنة 2014، نعرف أولا الصدمة وهي عبارة عن حدوث نقص طارئ في عرض سلعة معينة مما يترتب عنه ارتفاع شديد في سعرها يؤدي إلى ردود فعل اقتصادية تؤثر سلبا في رفاهية الأفراد والمجتمع، خصوصا إذا كانت هذه السلعة ضرورية، وبالتالي فأزمة الطاقة تكون نتيجة النقص في إمدادات الطاقة والتي يعتبر النفط والغاز الطبيعي أهم مصادرها وأكثرها استخداما (90% من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة). (زايد و بن سماعيل، 2016)

ويمكن تعريف الصدمة البترولية لسنة 2014 بأنها التقهقر في أسعار البترول الذي عرفته أسواق النفط العالمية في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات، وهي أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية. (محمود، 2015)

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط في السداسي الثاني لسنة 2014 سجلت أدنى قيمة لها منذ سنة 2009 بقيمة 48.4 دولار للبرميل، والشكل الموالي يبين لنا تطور أسعار البترول خلال الفترة (2009-2014):

الشكل 01: تطور الأسعار الشهرية لسلة الأوبك خلال الفترة (2009-2014) دولار/ برميل



المصدر: (أوبك، 2014)

من الشكل نلاحظ الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط خلال السداسي الثاني لسنة 2014، وهو أول انخفاض لها بعد سنة 2009 أين وصلت الأسعار إلى 44 دولار للبرميل، وبعد 4 سنوات من ارتفاع الأسعار أين سجلت أعلى سعر لها سنة 2012 بقيمة 122 دولار للبرميل.

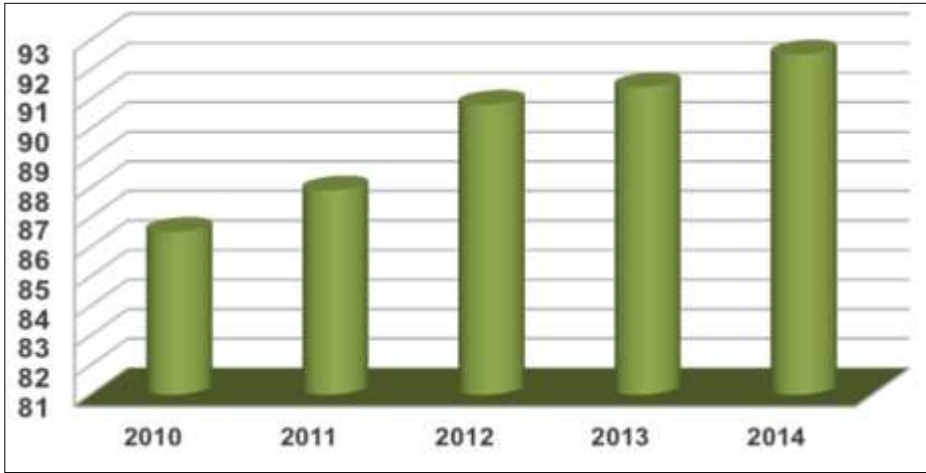
2. أسباب حدوث الصدمة البترولية لسنة 2014:

يعود التراجع القوي لأسعار البترول سنة 2014 لعدة أسباب منها الاقتصادية، السياسية ... والتي نلخصها فيما يلي:

1.2. وفرة الإمدادات العالمية من البترول:

إن النمو في حجم الإنتاج العالمي من البترول الذي لا ينتمي إلى الأوبك أدى إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة للإفراط في إنتاج النفط مما أدى إلى انخفاض الأسعار، (Boudia, Fakhari, & Zebiri, 2017) حيث أدت وفرة العرض مع انخفاض الطلب لحدوث الصدمة البترولية لسنة 2014، حيث شهدت سنة 2014 ارتفاعا ملحوظا بلغ نحو 1.1 مليون برميل / يوم، والشكل الموالي يبين تطور إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة (2010-2014):

الشكل 02: تطور إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة (2010-2014)
(مليون برميل / يوم)



المصدر: (أوبك، 2014)

من الشكل نلاحظ الارتفاع الملموس للإمدادات النفطية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، والتي انتقلت من 86 مليون برميل / يوم سنة 2010 إلى 92.5 مليون برميل سنة 2014 أي بزيادة قدرت بـ 1.2 % مقارنة بسنة 2013، ويرجع هذا الارتفاع في الإمدادات لمجموعة البلدان المنتجة للنفط من خارج منظمة أوبك، والتي بلغ إجمالي إمداداتها النفطية سنة 2014 نحو 56.2 مليون برميل / يوم، بزيادة حوالي 2 مليون برميل / يوم أي بنسبة 3.7 % مقارنة بسنة 2013. (أوبك، 2014)

2.2. انخفاض الطلب العالمي على البترول:

لقد أدى تراجع الطلب على النفط خاصة من الدول الصناعية التي تعتبر أكبر مستهلك لهذه المادة مع وفرة العرض إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، والشكل الموالي يبين تطور الطلب العالمي على النفط حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2010-2014):

الشكل 03: تطور الطلب العالمي على النفط حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2010-2014) %



المصدر: (أوابك، 2014)

من الشكل نلاحظ الانخفاض الملموس من نسبة طلب الدول الصناعية على النفط والذي انخفض من 53.8% سنة 2010 إلى 50.1% سنة 2014، حيث تراجع طلب البلدان الصناعية بحوالي 200 ألف برميل يوميا خلال سنة 2014 أي بنسبة 0.4% مقارنة بسنة 2013 ليلبلغ 45.7 مليون برميل يوميا، ويرجع ذلك لانخفاض استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية على النفط خاصة على البروبان وزيت الوقود واستعمال البدائل الغير تقليدية، وتجدر الإشارة إلى كون الاقتصاد الأمريكي العامل الأكثر أهمية بالنسبة لاستهلاك النفط العالمي والذي يشكل 21.2% من إجمالي استهلاك النفط في العالم، أما سبب انخفاض الطلب في بلدان أوروبا الصناعية فيعود لأزمة الديون السيادية التي أثرت بشكل كبير على اقتصاديات أوروبا الصناعية، أما في اليابان فسبب الانخفاض فيعود إلى استمرار تأثير كارثة انفجار مجمع فوكوشيما النووي في عام 2011 وغلق محطاتها النووية على الطلب على النفط ومجمل نواحي الاقتصاد الياباني. (أوابك، 2014)

3.2. طفرة النفط والغاز الصخريين:

تعد هذه النقطة من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط فقد شهدت السوق العالمية لمواد الطاقة دخول منتج جديد منافس للمصادر التقليدية، ويتعلق الأمر بالنفط والغاز الصخريين، والجدول الموالي يبين الاحتياطات العالمية لهذه المواد:



الجدول 01: أكبر عشرة دول من حيث احتياطي النفط والغاز الصخريين القابلين للاستخراج (2013)

أكبر عشرة دول من حيث احتياطي النفط الصخري (مليار برميل)											
الدولة	روسيا	الوم أ	الصين	الأرجنتين	ليبيا	فنزويلا	المكسيك	باكستان	كندا	اندونيسيا	العالم
حجم الاحتياطي	75	58	32	27	26	13	13	9	9	8	345
أكبر عشرة دول من حيث احتياطي الغاز الصخري (ترليون قدم مكعب)											
الدولة	الصين	الأرجنتين	الجزائر	الوم أ	كندا	المكسيك	استراليا	كوريا ج	روسيا	البرازيل	العالم
حجم الاحتياطي	1115	802	707	665	573	545	437	390	285	245	7299

المصدر: (فوفة و بوفليج، 2017)

من الجدول نلاحظ أن احتياطي النفط والغاز الصخريين القابلين للاستخراج لسنة 2013 في العالم قدر بـ 345 مليار دولار بالنسبة للنفط الصخري و 7299 ترليون قدم مكعب بالنسبة للغاز النفطي وهو مخزون معتبر، وتجدر الإشارة إلى أن حجم المعروض من النفط الصخري ارتفع من 4.2 مليون برميل يوميا سنة 2012 إلى 4.9 مليون برميل سنة 2014 ثم إلى 5.6 مليون برميل سنة 2015، وهو يعكس رغبة منتجيه في إحلاله كبديل فعلي للنفط التقليدي، وتتراوح تكلفة استخراج النفط الصخري بين الـ 70 و 80 دولار، ويمكن أن تنخفض بتطور تكاليف الاستخراج وتتركز أساسا عمليات الاستخراج في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ما يعاب على هذه المواد هو آثارها البيئية المدمرة والتي جعلت عملية الاستخراج تتعرض للعديد من الانتقادات من قبل منظمات حماية البيئة.

(فوفة و بوفليج، 2017)

4.2. تقليص دول أوبك لحجم صادراتها:

وذلك بعد القرار المتخذ في ديسمبر 2008 والقاضي بإجراء تخفيض تدريجي لـ 4.2 مليون برميل يوميا، وهو ما أدى إلى تراجع المعروض النفطي لدول المنظمة من 37 مليون برميل يوميا في أكتوبر سنة 2008 إلى 33 مليون برميل خلال الربع الأول من سنة 2009. (تختان و بن يحيى، 2017)

5.2. العوامل الجيوسياسية:

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، (المزيتي، 2013) وقد أدى عدم الاستقرار الذي اكتنف منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي، والصراعات وأعمال الإرهاب والاضطرابات الأمنية ذات الصلة التي تشكل مصدر قلق معتاد في المنطقة، مما أبتقت الأسعار مرتفعة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع، فلما استقرت إمدادات النفط نسبيا من المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط، بدأت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة، فأدى ذلك إلى هبوط حاد في الأسعار. (بوشول و مصباحي، 2015)



3. آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على الدول المصدرة والمستوردة للبترول:

أدت الصدمة البترولية لسنة 2014 إلى عدة آثار سواء على الدول المصدرة أو المستوردة للبترول والتي نلخصها فيما يلي:

1.3. الآثار على الدول المصدرة للبترول:

يؤدي انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض العوائد النفطية وبالتالي خسارة للاقتصاديات المصدرة للبترول، ولكن المستهلك النهائي والوسيط يستفيد من انخفاض أسعار المنتجات النفطية، وحتى في دول الأوبك المنتجة للنفط فإن انخفاض الأسعار مع أنه يضر بشكل جوهري ميزانيات هذه الدول إلا أن محصلة الخسارة هي أقل من كامل الانخفاض في الأسعار، خاصة في ظل أسعار مدعومة للمنتجات النفطية فإن انخفاض سعر النفط في السوق الخارجية يؤدي إلى تخفيض الدعم الذي تقدمه الدولة لأسعار الطاقة سواء كان دعما صريحا أو ضمنيا. (مرزا، 2015).

إن انخفاض الإيرادات من إنتاج البترول سيؤدي إلى انخفاض الدخل، هذا الانخفاض وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي يختلف كثيرا من دولة لأخرى تبعا لدرجة ارتباط الاقتصاديات الوطنية بالعائدات النفطية، الأمر الذي سيؤثر كثيرا على خطط التنمية خاصة في الدول النامية حيث أن هذه الخطط ممولة بالعائدات النفطية وبالتالي ينخفض الاستثمار ويتباطأ النمو. (GRIP, 2015).

2.3. الآثار على الدول المستهلكة للبترول:

إن الدول المستوردة للبترول ستستفيد من انخفاض أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية، وهذا يعتبر مكسبا لها مما سيؤدي إلى تحسن موازين مدفوعاتها. (مرزا، 2015).

إلا أن الواقع أظهر عكس التوقعات حيث أن انهيار أسعار النفط لم يدعم نشاط الاقتصاديات المستوردة للنفط والتي عانت معظمها من تباطؤ في النمو خلال الفترة 2015-2016، كما أدت التقلبات الكبيرة لأسعار النفط إلى تعطيل النشاط والاستثمار على المدى القصير (bank, global economic prospects, 2018).

II. دراسة مقارنة لانعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على الوساطة المالية للنظام المصرفي الجزائري والسعودي

تعتبر الجزائر والسعودية من أهم الدول المصدرة للبترول وقد تأثرت بالصدمة البترولية كما تأثرت الدول المصدرة الأخرى، وفيما يلي سنحاول عرض تأثير هذه الصدمة على أهم مؤشرات الوساطة المالية للنظام المصرفي الجزائري والسعودي.

1. الاقتصاد الجزائري والسعودي والصدمة البترولية لسنة 2014:

يرتبط الاقتصاد الجزائري والسعودي بالبترول خاصة الاقتصاد الجزائري الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبترول وأسعاره باعتباره المهيم على إجمالي صادرات الجزائر وبالتالي المصدر المهم لإيرادات الدولة والناتج الداخلي الإجمالي،



والجدول الموالي يبين تأثير انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري والسعودي خلال الفترة (2012-2016):

الجدول 02: بعض المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري والسعودي خلال الفترة (2012-2016)

المؤشرات/ السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار البترول سلة الأوبك (دولار للبرميل)	107.5	109.5	96.2	49.5	40.7
الواردات الجزائرية(مليون دولار أمريكي) السعودية (مليون ريال)	51569 583.47	54984 630.57	59670 651.87	52649 655.03	49437 525.63
الصادرات الجزائرية (مليون دولار أمريكي) السعودية (مليون ريال)	71736 1456.5	64713 1409.52	59996 1284.12	34566 763.31	29311 688.42
الصادرات من المحروقات الجزائرية(مليون دولار أمريكي) السعودية (مليون ريال)	70584 1265.55	63663 1207.08	58362 1067.09	33081 573.41	27918 510.72
الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري (مليار دينار جزائري) السعودي (مليون ريال)	16209.6 2289.25	16647.9 2350.37	17228.6 2444.84	16702.1 2545.23	17406.8 2589.56
إيرادات ميزانية الدولة الجزائرية(مليار دينار جزائري) السعودية (مليون ريال)	6339.3 1247.39	5957.5 1156.36	5738.4 1044.36	5103.1 615.91	5042.2 519.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الجزائر، 2017)، (السعودي، التقرير السنوي، 2013-2017)

من الجدول نلاحظ أن كل المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي وابتداء من سنة 2014 انخفضت قيمتها تأثرا بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في الأسواق العالمية.

فبالنسبة للاقتصاد الجزائري فيظهر من خلال الجدول اعتماده الكلي على الإيرادات البترولية، حيث تمثل الصادرات البترولية ما يفوق 90% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة عالية جدا وبالتالي فأي انخفاض في سعر البترول يؤدي إلى حدوث صدمة كبيرة في الاقتصاد لا سيما على المالية العامة والحسابات الخارجية في ظل عدم وجود تنوع اقتصادي.

ولقد أدى تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في سنة 2016 بـ (-15.2%)، بعد الانخفاض الحاد في سنة

2015 بـ (-47.1%)، إلى عجوزات جد معتبرة في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة، وذلك للسنة



الثالثة على التوالي، حيث أدى انخفاض الصادرات من المحروقات بـ (-15.6%) (من 58362 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 27918 مليون دولار أمريكي سنة 2016) إلى عجوزات متقاربة في الحسابات الجارية والإجمالية لميزان المدفوعات بما يقارب 26 مليار دولار، في تراجع طفيف مقارنة بعجوزات سنة 2015 بسبب انخفاض الواردات من السلع (-6.1%) وتقلص العجز في بند مداخل العوامل (-65%)، ونتيجة لذلك، استمر تأكل احتياطيات الصرف في 2016 لينتقل قائمها من 144,1 مليار دولار إلى 114,1 مليار دولار. كما تسبب التراجع في الإيرادات الضريبية المتأتية من المحروقات إلى تراجع في إيرادات ميزانية الدولة منتقلة من 5738.4 مليون دج سنة 2014 إلى 5042.2 سنة 2016، هذا ما أدى إلى عجز ميزاني يقارب (13.5%) سنة 2016 من إجمالي الناتج الداخلي مقابل (15.3%) سنة 2015، على الرغم من الارتفاع المحسوس في الإيرادات العادية وانخفاض نفقات التجهيز، وقد تم تمويل هذا العجز في حدود (58.1%) من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، والذي بلغ قائمه حدا أدنى بقيمة 740 مليار دينار في نهاية 2016.

أما بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي فقد نما بقيمة (3.3%) سنة 2016 ويعود ذلك إلى توسع قطاع المحروقات (7.7% مقابل 0.2% سنة 2015) بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجع إلى 2.3% (مقابل 5% سنة 2015). (الجزائر، 2017)

أما بالنسبة للاقتصاد السعودي فتهيمن الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 75%، وقد تراجعت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2016م إلى نحو 510.7 مليون ريال، بانخفاض نسبته 10.9% سنة 2015، وبنصيب مقداره 74.2% من إجمالي الصادرات سنة 2016، مقارنة بتراجع نسبته 46.3% سنة 2015، ويرجع تراجع قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام 2016م حوالي 40.96 دولار للبرميل مقابل حوالي 49.85 دولار للبرميل خال عام 2015م حسب بيانات منظمة الأوبك، بالرغم من ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 10.19 مليون برميل يوميا في عام 2015م إلى 10.46 مليون برميل يوميا في عام 2016م، ولتدارك هذه الهيمنة للصادرات النفطية على إجمالي الصادرات وضعت السلطات السعودية البرامج التنموية للصادرات السعودية والتي تهدف إلى تنمية الصادرات غير النفطية من خلال تقديم تسهيلات التمويل للمصدرين والمستوردين للسلع ذات المنشأ السعودي، وذلك ضمن جهود المملكة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات غير النفطية.

وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحسن عجز الحساب الجاري في عام 2016م ليلبلغ 103.3 مليار ريال أي ما يشكل نحو 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا التحسن في عجز الحساب



الجاري إلى ارتفاع الفائض السلعي بنسبة 26.0%، وانخفاض عجز صافي الخدمات بما نسبته 24.3%، وانخفاض عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته 3%.

وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية أيضا لعام 2016م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 14.4% لتبلغ نحو 1,214.1 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 26.7% في سنة 2015، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 9.8% لتبلغ نحو 688.4 مليار ريال، وتراجعت قيمة إجمالي الواردات بنسبة 19.8% لتبلغ نحو 525.6 مليون ريال سنة 2016 بعدما سجلت 658.57 مليون ريال سنة 2014.

وتشير البيانات الصادرة للإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي 2016م إلى انخفاض الإيرادات الفعلية بنسبة 15.7% لتبلغ نحو 519.4 مليار ريال مقارنة بنحو 615.9 مليار ريال في عام 2015. وانخفضت المصروفات الفعلية بنسبة 15.1% لتبلغ نحو 830.5 مليار ريال. وبلغ العجز الفعلي نحو 311.1 مليار ريال مقارنة بعجز بلغ 362.2 مليار ريال في عام 2015م. كما تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة 1.7% في عام 2016 ليبلغ نحو 2,589.6 مليون ريال، مقارنة بنمو نسبته 4.1% في عام 2015م، حيث سجل الناتج المحلي للقطاع النفطي ارتفاعا نسبته 3.8% ليبلغ حوالي 1,140 مليار ريال، أما الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد سجل نموا نسبته 0.2% ليبلغ حوالي 1,428.7 مليار ريال، وارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 0.1% ليبلغ نحو 1,000.3 مليار ريال، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 0.6% ليبلغ 428.4 مليار ريال، ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بالأسعار الثابتة في عام 2016م بنسب متفاوتة عن عام 2015. (السعودي، 2013-2017).

2. انعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على حركة الودائع في النظام المصرفي الجزائري والسعودي:

تسعى معظم الأنظمة المصرفية إلى جذب المزيد من الودائع المصرفية بكل أنواعها لزيادة قدرتها على تمويل الاقتصاد، والجدول الموالي يبين حجم الودائع المجمعة من طرف النظام المصرفي الجزائري والسعودي خلال الفترة (2012-2016):



الجدول 03: حركة الودائع في النظام المصرفي الجزائري والسعودي خلال الفترة (2012-2016)

الودائع	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع تحت الطلب البنوك الجزائرية (مليار دج) البنوك السعودية (مليون ريال)	3356.4 753.97	3537.5 857.28	4434.7 989.17	3891.7 976.23	3732.2 974.09
الودائع لأجل البنوك الجزائرية (مليار دج) البنوك السعودية (مليون ريال)	3333.6 324.42	3691.7 345.03	4083.8 398.74	4443.3 434.5	4409.3 491.59
ودائع أخرى البنوك الجزائرية (مليار دج) البنوك السعودية (مليون ريال)	548 182.21	558.2 199.66	599 187.66	865.7 194.03	938.4 151.32
المجموع البنوك الجزائرية (مليار دج) البنوك السعودية (مليون ريال)	7238 1260.6	7787.4 1401.98	9117.5 1575.57	9200.7 1604.76	9079.9 1617.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الجزائر، 2017)، (السعودي، 2013-2017)

من الجدول نلاحظ أن البنوك الجزائرية والسعودية استطاعت جمع الموارد اللازمة للقيام بتمويل الاقتصاد وهذا بأنواعها المختلفة وودائع تحت الطلب، الودائع لأجل وودائع أخرى، فبالنسبة للودائع تحت الطلب فيلاحظ انخفاضها ابتداء من سنة 2015 بعد حدوث الصدمة البترولية في البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء، حيث انخفضت الودائع تحت الطلب في البنوك الجزائرية من 4434.7 مليار دج سنة 2014 إلى 3891.7 مليار دج سنة 2015، 3732.2 مليار سنة 2016 أي بانخفاض قيمته 543 مليار دج سنة 2015 و159.5 مليار دج سنة 2016، وهذه الانخفاضات تعتبر كبيرة مقارنة بالارتفاع المستمر المسجل خلال الفترة (2012-2014)، وهذا راجع لانخفاض وودائع المؤسسات البترولية من جهة، ومن جهة أخرى لسحب العملاء لودائعهم متأثرا بالتراجع الاقتصادي الذي أحدثته الصدمة البترولية لسنة 2014، ونفس الشيء حدث في البنوك السعودية والتي انخفضت قيمة وودائعها تحت الطلب من 987.17 مليون ريال سنة 2014 إلى 976.23 مليون ريال سنة 2015، 974.09 مليون ريال سنة 2016، أي بانخفاض قيمته 12.94 مليون ريال سنة 2015 و2.14 مليون ريال سنة 2016 وتعتبر هذه الانخفاضات بسيطة مقارنة بالانخفاضات المسجلة في البنوك الجزائرية، مما يدل على شدة تأثير الودائع تحت الطلب في البنوك الجزائرية مقارنة بالبنوك السعودية بالصدمة البترولية.

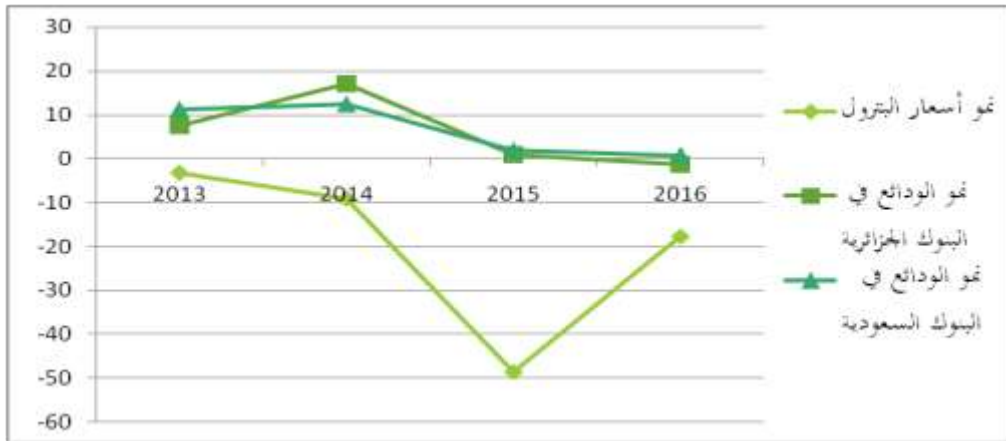
أما بالنسبة للودائع لأجل فيلاحظ ارتفاعها خلال فترة الدراسة (2012-2016) في البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء مع تسجيل تراجع طفيف لها في البنوك الجزائرية سنة 2016 مما يدل على عدم وجود تأثير كبير للودائع لأجل بالصدمة البترولية لسنة 2014، فبالنسبة للودائع لأجل في البنوك الجزائرية فقد ارتفعت



من 4083.8 مليار دج سنة 2014 إلى 4443.3 مليار دج سنة 2015 لتتخفص إلى 4409.3 سنة 2016 متأثراً بالتراجع الاقتصادي الذي حدث في الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول، على عكس الودائع لأجل في البنوك السعودية التي حافظت على نفس وتيرة الارتفاع خلال فترة الدراسة حيث سجل ارتفاعها من 398.74 مليون ريال سنة 2014 إلى 434.5 مليون ريال سنة 2015، 491.59 مليون ريال سنة 2016، مما يدل على عدم تأثرها بالصدمة البترولية وذلك راجع إلى عدم الاعتماد الكلي للشعب السعودي على البنوك في ادخار أموالهم لوجود بورصة متطورة عندهم مقارنة ببورصة الجزائر.

أما الودائع الأخرى والمتمثلة في ودائع ضمان عمليات التجارة الخارجية فيلاحظ عدم تأثرها بالصدمة البترولية لسنة 2014 في البنوك الجزائرية والبنوك السعودية، إلا أننا سجلنا انخفاض قيمتها سنة 2016 في البنوك السعودية متأثراً بتراجع قطاع التجارة الخارجية. أما بالنسبة لإجمالي الودائع فيلاحظ ارتفاعها في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2015) مع تسجيل انخفاض نسب النمو بعد حدوث الصدمة البترولية سنة 2014، وتراجع قيمتها سنة 2016 منتقلة من 9117.5 مليار دج سنة 2014، 9200.7 مليار دج سنة 2015 لتتخفص إلى 9079.9 مليار دج سنة 2016 متأثراً بالتراجع الاقتصادي الذي أحدثته الصدمة البترولية لسنة 2014، أما بالنسبة للبنوك السعودية فيلاحظ ارتفاع إجمالي الودائع خلال الفترة (2012-2016) مع تسجيل انخفاض نسب النمو متأثراً بالصدمة البترولية لسنة 2014 مثلها مثل البنوك الجزائرية، والشكل الموالي يبين تأثير تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية على نمو الودائع في البنوك الجزائرية والسعودية خلال الفترة (2013-2016):

الشكل 04: تأثير تغير أسعار البترول على نمو الودائع في البنوك الجزائرية والسعودية خلال الفترة (2013-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

من الشكل نلاحظ أن نمو الودائع في البنوك الجزائرية والسعودية تراجعت بنسب كبيرة خلال الفترة (2015-2016) متأثراً بانخفاض أسعار البترول بنسبة 9.75% سنة 2014 واستمرار انخفاضها سنة 2015 بقيمة 48.54%، هذا ما أدى إلى انخفاض معدل نمو الودائع في البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء متأثراً بالتراجع



الاقتصادي الذي أحدثته الصدمة البترولية لسنة 2014، وتجدر الإشارة إلى أن حدة التأثير كانت عند البنوك الجزائرية مقارنة بالبنوك السعودية.

3. انعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على حركة القروض في النظام المصرفي الجزائري والسعودي:

تمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في تقديم القروض لتمويل الاقتصاد، وهو يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنك وحجم هذه القروض يتأثر كثيرا بوتيرة نمو النشاط الاقتصادي للدول، والجدول الموالي يبين لنا حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية والسعودية خلال الفترة (2012-2016):

الجدول 04: حجم القروض في البنوك الجزائرية والسعودية خلال الفترة (2012-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	القروض
1914.2 702.3	1710.6 675.2	1608.7 621.3	1423.4 603.3	1361.6 526.8	القروض قصيرة الأجل البنوك الجزائرية (مليار دج) البنوك السعودية (مليار ريال)
5993.2 698.1	5565 676.8	4894.2 629.3	3731.1 517.2	2924 463.3	القروض متوسطة وطويلة الأجل البنوك الجزائرية (مليار دج) البنوك السعودية (مليار ريال)
7907.8 1400.4	7275.6 1352	6502.9 1250.6	5154.5 1120.5	4285.6 990.1	المجموع البنوك الجزائرية (مليار دج) البنوك السعودية (مليار ريال)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الجزائر، 2017)، (السعودي، 2013-2017)

من الجدول نلاحظ أن البنوك الجزائرية والبنوك السعودية تقوم بوظيفتها الأساسية على أمثل وجه وهذا ما يوضحه الحجم الهائل من القروض الموجهة لتمويل اقتصادياتها، حيث تعرض هذه البنوك تشكيلة من القروض تتفاوت بين قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل لتلبية احتياجات عملاءها واقتصادياتها، ويتبين لنا أيضا من الجدول الارتفاع المستمر في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء خلال الفترة (2012-2016) مع عدم تسجيل أي انخفاض بعد حدوث الصدمة البترولية لسنة 2014.

فبالنسبة للقروض القصيرة الأجل الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية فقد سجلت نمو مستمر خلال فترة الدراسة وارتفعت من 1608.7 مليار دج سنة 2014 إلى 1710.6 مليار دج سنة 2015، 1914.2 مليار دج سنة 2016، أي بارتفاع قدر بـ 101.9 مليار دج سنة 2015 و 203.6 مليار دج سنة 2016 مما يدل على عدم تأثرها بالصدمة البترولية لسنة 2014، ونفس الشيء تم تسجيله في القروض القصيرة الأجل الممنوحة من طرف البنوك السعودية والتي سجلت هي الأخرى نمو مستمر في قيمتها خلال الفترة (2012-2016) والتي ارتفعت من 621.3 مليار ريال سنة 2014 إلى 675.2 مليار ريال سنة 2015، 702.3 مليار ريال سنة 2016، أي بزيادة قدرت بـ 53.9 مليار ريال سنة 2015 و 27.1 مليار ريال سنة 2016، وتجدر الإشارة إلى



أن نسق نمو القروض القصيرة الأجل تباطئ في البنوك السعودية نتيجة لآثار الصدمة البترولية على الاقتصاد السعودي دون تسجيل ذلك في البنوك الجزائرية والتي تجاوزت تراجع أسعار النفط على الإنفاق الحكومي. أما القروض المتوسطة والطويلة الأجل فهي الأخرى سجلت ارتفاع مستمر خلال الفترة (2012-2016) في البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء، حيث ارتفعت قيمتها في البنوك الجزائرية من 4894.2 مليار دج سنة 2014 إلى 5565 مليار دج سنة 2015، 5993.2 مليار دج سنة 2016 أي بزيادة قدرت ب 670.8 مليار دج سنة 2015 و 428.2 مليار دج سنة 2016 وهذا نتيجة لارتفاع مستوى تمويل الاستثمارات الخاصة بقطاعي الطاقة والماء، القروض الاستهلاكية لشراء السلع المعمرة بالإضافة إلى قروض الرهن العقاري، ونفس الارتفاع تم تسجيله في القروض متوسطة وطويلة الأجل للبنوك السعودية والتي ارتفعت من 629.3 مليار ريال سنة 2014 إلى 676.8 مليار ريال سنة 2015، 698.1 مليار ريال سنة 2016 أي بزيادة قدرت ب 47.5 مليار ريال سنة 2015 و 21.3 مليار دج سنة 2016 وهذا نتيجة ارتفاع القروض الموجهة للقطاع الزراعي والصيد البحري، التجارة، القروض الاستهلاكية لشراء سيارات ووسائل نقل شخصية والقروض العقارية وذلك تطبيقا لبرنامج المملكة لتنويع الصادرات خارج المحروقات، وما يلاحظ في القروض متوسطة وطويلة الأجل في البنوك الجزائرية والسعودية تسجيل تباطئ في نسق نموها تأثرا بالتراجع الاقتصادي الذي أحدثته الصدمة البترولية لسنة 2014.

أما بالنسبة لإجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية والسعودية فيلاحظ ارتفاع حجمها خلال فترة الدراسة، مع تسجيل تباطئ في وتيرة نمو هذه القروض سنة 2015 وسنة 2016 نتيجة للتراجع الاقتصادي الناتج عن الصدمة البترولية وهذا في البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء، والشكل الموالي يبين تأثير تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية على نمو القروض في البنوك الجزائرية والسعودية خلال الفترة (2013-2016):

الشكل 05: تأثير تغير أسعار البترول على نمو القروض في البنوك الجزائرية والسعودية خلال الفترة (2013-

(2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04



من الشكل نلاحظ أن معدل نمو القروض في البنوك الجزائرية والسعودية تراجع بنسب كبيرة خلال الفترة (2015-2016) متأثراً بانخفاض أسعار البترول بنسبة 9.75% سنة 2014 واستمرار انخفاضها سنة 2015 بقيمة 48.54%، هذا ما أدى إلى انخفاض معدل نمو القروض في البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء متأثراً بالتراجع الاقتصادي الذي أحدثته الصدمة البترولية لسنة 2014، حيث تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الملموس في القروض الممنوحة من البنوك السعودية كان قبل حدوث الصدمة البترولية لسنة 2014 وهذا لاعتماد الشعب السعودي على البورصة في تمويل استثماراتهم، وبالتالي فحدة تأثير انخفاض أسعار البترول على القروض كانت أكبر عند البنوك الجزائرية مقارنة بالبنوك السعودية، وهذا لوجود قناة ثانية في المملكة السعودية لتمويل اقتصادها وهي البورصة على غرار الجزائر التي تعتمد على قناة البنوك فقط في تمويل الاقتصاد.

الخلاصة:

واجهت الدول المصدرة للبترول خاصة الأحادية التصدير "سعلة البترول فقط" خلال الصدمة البترولية لسنة 2014 مجموعة من الصعوبات أدت إلى تراجع الإنفاق الحكومي على الاقتصاد، لارتكازه على الإيرادات المتأتية من تصدير البترول مما أدى إلى التراجع الاقتصادي لهذه الدول وتبنيها لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية للخروج من التبعية الاقتصادية لسعلة البترول، خاصة وأن أسعار هذه السعلة معرضة للتقلب الشديد جراء تغير قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية، الظروف الجيوسياسية وظهور المنتجات البديلة لها.

وقد تأثرت الجزائر والسعودية كغيرها من الدول المصدرة للبترول للانخفاض المفاجئ لأسعار البترول الحادث سنة 2014، مما أدى إلى حدوث تراجع اقتصادي مفاجئ تأثر به الشعب الجزائري والسعودي بحد سواء في مختلف القطاعات، ومن أهم هذه القطاعات التي تأثرت نجد النظام المصرفي من خلال وظيفته الأساسية الوساطة المالية بين أصحاب الفائض والعجز المالي، حيث تم تسجيل انخفاض ملموس في إجمالي الودائع المصرفية خلال سنة 2016 بالنسبة للبنوك الجزائرية دون تأثرها في البنوك السعودية إلا أنها سجلت تباطؤ في نسق نموها خلال الفترة (2015-2016)، أما بالنسبة لإجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك الجزائرية والسعودية فلم تتراجع قيمتها خلال نفس الفترة إلى أنه تم تسجيل تباطؤ في نسق نموها.

نتائج اختبار الفرضيات: لقد تم وضع فرضيتين، وأدت معالجة الدراسة إلى النتائج التالية:

— **بخصوص الفرضية الأولى**، تعتبر الإيرادات البترولية المحدد الأساسي لنمو الاقتصاد الجزائري والسعودي، فتظهر صحتها من خلال تراجع المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري والسعودي خلال الفترة (2015-2016) لاعتماد الإنفاق الحكومي لكلتا الدولتين على الإيرادات المتأتية من تصدير البترول.

— **بخصوص الفرضية الثانية**، أثرت الصدمة البترولية لسنة 2014 على حجم الودائع والقروض للنظام المصرفي الجزائري والسعودي، فلا يمكن الإقرار بصحتها كلياً حيث تم تسجيل تراجع في حجم الودائع في البنوك الجزائرية دون البنوك السعودية، أما بالنسبة للقروض فهي لم تتأثر بالصدمة البترولية في البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء.



نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، نوجز أهمها في النقاط التالية:

- إن السبب الرئيسي لحدوث الصدمة البترولية لسنة 2014 هو زيادة العرض من سلعة البترول في الأسواق العالمية دون أن تواكبها زيادة مماثلة في الطلب؛
 - أدى الانخفاض الملموس لأسعار البترول سنة 2014 في الأسواق العالمية إلى حدوث صدمة اقتصادية في معظم الدول سواء المصدرة أو المستوردة للبترول، إلا أن أكبر متضرر من ذلك هي الدول الأحادية التصدير والمركزة صادراتها فقط على سلعة البترول؛
 - أدت الصدمة البترولية لسنة 2014 إلى التراجع الاقتصادي في الجزائر وفي المملكة السعودية، إلا أن حدة التأثير سجلت في الاقتصاد الجزائري لهيمنة الصادرات البترولية على 90% من حجم صادراته مقارنة بالسعودية التي تهيمن فقط على 75% من إجمالي الصادرات ووجود منافذ أخرى لتمويل الاقتصاد؛
 - تسعى البنوك الجزائرية والسعودية لضمان نجاعة الوساطة المالية التي تعتبر الوظيفة الأساسية لها من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من الودائع (وودائع تحت طلب، لأجل وأخرى)، ومن القروض (قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل) لتلبية حاجات عملاءها المتغيرة؛
 - لقد تراجع حجم الودائع المجمعة من طرف البنوك الجزائرية سنة 2016 متأثراً بالتراجع الاقتصادي الذي أحدثته الصدمة البترولية على الاقتصاد الجزائري، دون تسجيل ذلك في البنوك السعودية التي ارتفع حجمها خلال الفترة (2015-2016)، إلا أن أثر الصدمة البترولية على البنوك السعودية كان ظاهراً من خلال تباطئ نسق نموها خلال نفس الفترة بعد تسجيلها لزيادات عالية قبل سنة 2014؛
 - لم تتراجع حجم القروض المقدمة من طرف البنوك الجزائرية والسعودية على حد سواء خلال الفترة (2015-2016) متأثراً بالصدمة البترولية لسنة 2014، إلى أنها سجلت تباطئاً في نسق نموها خلال نفس الفترة متأثراً بالتراجع الاقتصادي؛
 - لقد تأثرت الوساطة المالية للبنوك الجزائرية بحدة بالصدمة البترولية لسنة 2014 مقارنة بالبنوك السعودية، وذلك راجع للاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على البنوك في الحصول على التمويل في ظل غياب بورصة الجزائر، على غرار الاقتصاد السعودي الذي توجد فيه قناة ثانية للحصول على التمويل وهي بورصة السعودية والتي تتيح التعامل بالأسلوب التقليدي والإسلامي على حد سواء.
- التوصيات:** على ضوء هذه الدراسة ونتائجها، فإننا نوصي السلطات الجزائرية والسعودية بما يلي:
- الإسراع في تنبي إستراتيجية تركز سياسة التنويع الاقتصادي والتقليل من التبعية للبترول؛
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يؤدي إلى التقليل من الواردات والاعتماد على الموارد الذاتية؛
 - الإسراع في تنشيط بورصة الجزائر كقناة ثانية للتمويل، مما يخفف من الضغط الذي تشهده البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد؛



- التقليل من الاعتماد على الودائع المتأتية من البترول في البنوك الجزائرية لتمويل الاقتصاد خاصة البنوك العمومية منها، والسعي إلى جذب المزيد من الودائع باستخدام مختلف التقنيات لزيادة قدرتها على تمويل الاقتصاد.

آفاق البحث: وفي الأخير فإننا نقترح مجموعة من المواضيع المتممة لهذه الدراسة، والمتمثلة في:

- أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء البنوك التجارية؛

- أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء الأسواق المالية العربية.

قائمة المراجع:

- الجزائر، ب. (2017). التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- السعودي، م. ا. (2013-2017). التقرير السنوي. المملكة العربية السعودية.
- السعودي، م. ا. (2017). التقرير السنوي. المملكة العربية السعودية.
- المزيقي، ع. ا. (2013). العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة جامعة الأزهر،-313-346.
- أوابك، م. ا. (2014). تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون .
- بوشول، ا. &، مصباحي، م. ا. (2015). انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية. مجلة رؤية اقتصادية. 107-123.
- تھتان، م. &، بن يحيى، ن. (2017). أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري. مجلة معارف. 211-228.
- حسيبة زايدي، و حياة بن سماعيل. (2016). أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي، الصفحات 211-228.
- علي مرزا. (2015). آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة. الندوة حول: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة (صفحة 5). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- فوفة، ف. &، بوفليح، ن. (2017). انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. 143-160.
- محمود، م. ش. (2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري -قراءة في التطورات في أسواق الطاقة-، صفحة 5. (جامعة قسنطينة).
- Boudia, m., Fakhari, f., & Zebiri, n. (2017). la crise économique actuelle en algérie entre les fluctuation des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique - étude analytique-. journal of economic and financial research , 882-904.
- GRIP (2015), Impact de la baisse du prix du pétrole sur les pays producteurs d'afrique éqyatoriale- cameroun, congo- brazzaville, gabon et guinée équatoriale-.Récupéré sur :www.grip.org/sites/grip.org/files/.../OBS2011-54_GRIP_NOTE-23_Pétrole.pdf.
- World Bank, (2018). global economic prospects.